استجابة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
لأزمة COVID-19
النصف الأول
لعام 2021

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
Social Security Corporation

وتستمر المسيرة

إعداد: إدارة البحوث والدراسات / مديرية الدراسات الإكتوارية
أيلول / 2021 - الإصدار الثالث

قائمة المحتويات

المقدمة	2
المحور الأول: محور الدعم المباشر	4
أولاً: دعم المنشآت	4
تضامن 1	6
تضامن 2	6
حماية	7
استدامة وتعديلاته	7
ثانياً: دعم الأفراد	9
مساند 1 وتعديلاته	11
مساند 2	11
مساند 3	12
تمكين اقتصادي 2 وتعديلاته	12
المحور الثاني: الدعم غير المباشر للأفراد والمنشآت	13
أولاً: دعم المنشآت	13
أمر الدفاع رقم 1	13
تمكين اقتصادي 1 وتعديلاته	14
أمر الدفاع رقم 15	15
ثانياً: دعم الأفراد	16
دعم المتقاعدين	16
المساهمة في دفع عجلة التكافل الاجتماعي	16
اعتبار الإصابة بفيروس كوفيد - 19 للعاملين في القطاع الطبي إصابة عمل	16
المحور الثالث: استثمار الفرص والريادة	17
" بادر "	17
" اشمل نفسك "	17
الحماية الاجتماعية لكبار السن وعمال المياومة	17
بطاقة حياك	18
المساهمة في دعم القطاع السياحي	18
تحويل المستحقات المالية لمغادري البلاد	18
الثبات التشريعي في مد الحماية الاجتماعية	18
البروتوكول الصحي الوقائي	18
تجاوب المؤسسة مع الوضع الصحي الراهن بتعديل طريقة العمل	19
أولاً: المركز الإعلامي	19
ثانياً: التحول الإلكتروني	19
ثالثاً: مركز الاتصال الموحد	20
رابعاً: التحويلات البنكية وخدمة "آيبانك"	20
الملحق الاحصائي	21

المقدمـة

انعكست آثار جائحة كورونا (Covid -19) سريعا وعميقا في الاقتصاد الدولي والمحلي، فعلى المستوى الدولي حدّت كثيرا من التبادل التجاري الخارجي والبيني –عدا عن التداعيات الاجتماعية والصحية-، أما على المستوى المحلي فقد أدت إلى تراجع حاد متسارع في النشاط الاقتصادي لاسيما نشاط القطاع الخاص، ذلك أن القطاع الخاص هو الأكثر عرضة لتغيرات السوق حسب الأحداث العالمية، لذلك؛ فقد تم إيلاء القطاع الخاص بشقيه: المنشآت والعاملين فيها رعاية خاصة، وفق منظومة أوامر الدفاع وبرامج تضمن له ديمومة البقاء، وقابلية التحسن.

تعد زيادة التدفقات النقدية – في مثل هذه الظروف الاستثنائية - أحد أهم السياسات المالية للحفاظ على كفاءة القطاع الخاص، وعلى قدرته للقيام بدوره في الاقتصاد المحلي، عدا عن أنها تنعكس مباشرة على العاملين في القطاع، فالعمالة بشقيها المحلية والأجنبية تعد ركيزة أساسية للحفاظ على دورة الاقتصاد وإنعاشها، وسرعان ما تنعكس في المجتمع.

وصفت استجابة وتفاعل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مع جائحة كورنا (Covid -19) ومع تداعيتها من قبل العديد من المنظمات الدولية المعنية بالحماية الاجتماعية بأنها من أفضل استجابات أنظمة الحماية الاجتماعية على مستوى العالم، وقد اتسمت هذه الاستجابة بالسرعة في الإعداد والتهيئة، والسعة في الشمول، والدقة في التنسيق والتنفيذ، وتعد سرعة ودقة ترجمة أوامر الدفاع إلى حزمة من البرامج التي أعدّتها المؤسسة - بلجانها الفنية المختصة - مثالا حيا على دقة وسرعة وفاعلية استجابة المؤسسة، حتى ضربت مثالا عالميا في الممارسات الفضلى في تعظيم فعالية وكفاءة أنظمة الحماية الاجتماعية. وعلى المستوى المحلي أنعم جلالة الملك على المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بوسام الملك عبدالله الثاني ابن الحسين للتميز من الدرجة الأولى، تقديراً لدورها في دعم مؤسسات القطاع الخاص ودعم الاستقرار المعيشي والوظيفي للعمال خلال فترة الأزمة.

تم تصميم برامج المؤسسة وفق منهجية تركزت في محورين: توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في المملكة، وتوفير السيولة المالية لمنشآت القطاع الخاص، ومساعدتها لتجاوز تداعيات هذه الأزمة، وفي الوقت نفسه حرصت المؤسسة على الحفاظ على المركز المالي لها، ولتحقيق التوازن بين هذه المنهجية والرؤية المستقبلية للمؤسسة طوّرت المؤسسة حزمة من البرامج الاقتصادية الاجتماعية وفق منظومة متسقة والسند القانوني لها

أوامر الدفاع والبلاغات الصادرة بمقتضاها، وقد بلغت الكلفة الإجمالية لبرامج المؤسسة (813) مليون دينار[1]، حجم الإنفاق المؤسسي/ الوفر المتحقق من هذه البرامج (706) ملايين دينار[2]، منها (492) مليون دينار دعم مباشر للأفراد، و(214) مليون دينار دعما غير مباشر للمنشآت (وفر مالي).

مساهمة المؤسسة حسب البرنامج

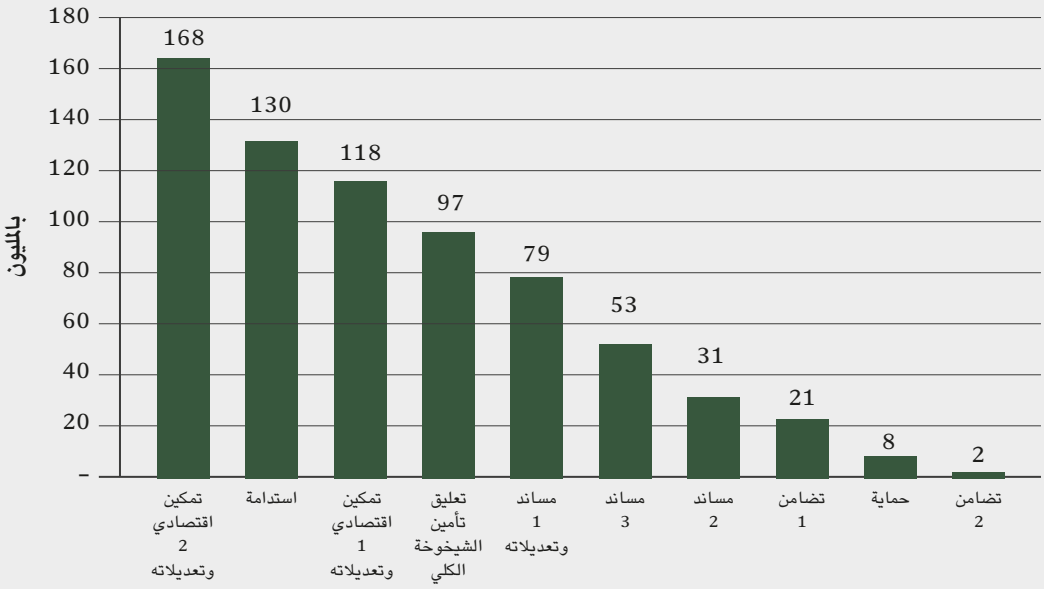

*تكلفة برنامج استدامة تشمل مساهمة الحكومة

(1) تشمل مساهمة المؤسسة والحكومة والمنشآت.
(2) تشمل مساهمة الحكومة في برنامج استدامة.

المحور الأول: الدعم المباشر

أولاً : دعم المنشآت

يمثل الدعم المباشر مجموع المبالغ التي قامت المؤسسة بدفعها للمؤمن عليهم كمساهمة منها في أجورهم نيابةً عن منشآتهم، سواء تلك التي كانت مشمولة سابقاً أو التي بادرت بالشمول خلال فترة الأزمة، وبلغ عدد البرامج التي تندرج تحت هذا التصنيف أربعة برامج هي: تضامن 1 وتضامن 2 وحماية واستدامة. وقد ساهمت هذه البرامج على الصعيد الاقتصادي في المحافظة على (220) ألف وظيفة تقريباً، من خلال المساهمة بمبلغ (160) مليون دينار[1] من مجموع أجورهم البالغ (267) مليون خلال فترة نفاذ هذه البرامج. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد انعكست هذه المحافظة مباشرة وعميقا على أصحاب تلك الوظائف، إذ إنها حافظت على ديمومة دخل أسرهم التي يتجاوز عدد أفرادها (1,120) مليون فرد.

برامج الدعم المباشر للمنشآت

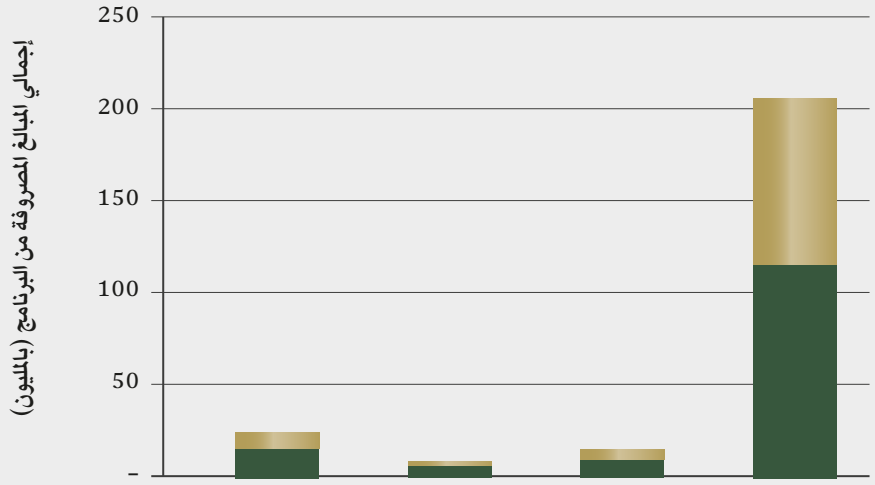

	تضامن 1	تضامن 2	حماية	استدامة
مساهمة المنشأة	12,253,103	1,060,800	5,108,898	88,636,823
إجمالي مساهمة المؤسسة	20,560,876	2,125,200	7,604,665	129,936,300

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمنشآت الحاصلة على الدعم من هذه البرامج، فقد اختلفت باختلاف البرنامج (كعدد المنشآت المستفيدة على مستوى المحافظة نسبة إلى عدد المنشآت المشمولة فيها)، فالناظر في الشكل البياني المرفق يجد أن المنشآت المستفيدة -نسبة إلى الخاضعة-في محافظة عجلون كانت الأكثر استفادة من برنامج استدامة، تلتها محافظة اربد فمحافظة الزرقاء، فيما كانت محافظة العاصمة الأكثر استفادة من برنامجي حماية وتضامن، تلتها محافظتا العقبة ومأدبا، ومحافظتا اربد وعجلون على التوالي.

(1) تشمل مساهمة الحكومة في برنامج استدامة.

التوزيع الجغرافي للمنشآت المستفيدة حسب البرنامج

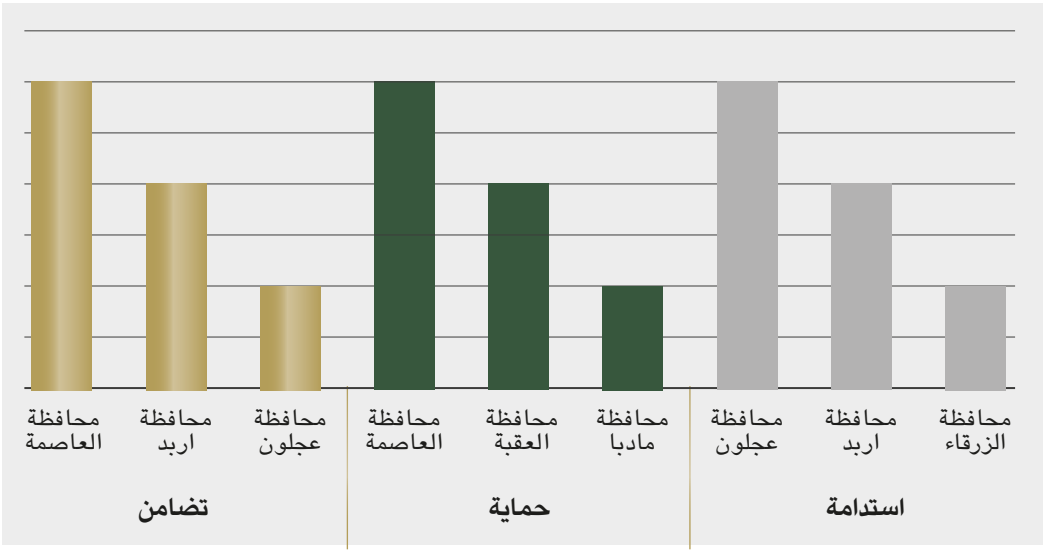

يعد قطاع تجارة الجملة والتجزئة أكثر القطاعات استفادة من برامج الدعم المباشر بنسبة بلغت (23%)، في حين احتل قطاع التعليم وقطاع الفنادق والمطاعم/ السياحة المرتبة الثانية من حيث الاستفادة، إذ بلغت نسبتهما (17%) بالتساوي.

عدد المنشآت المستفيدة من برامج الدعم المباشر

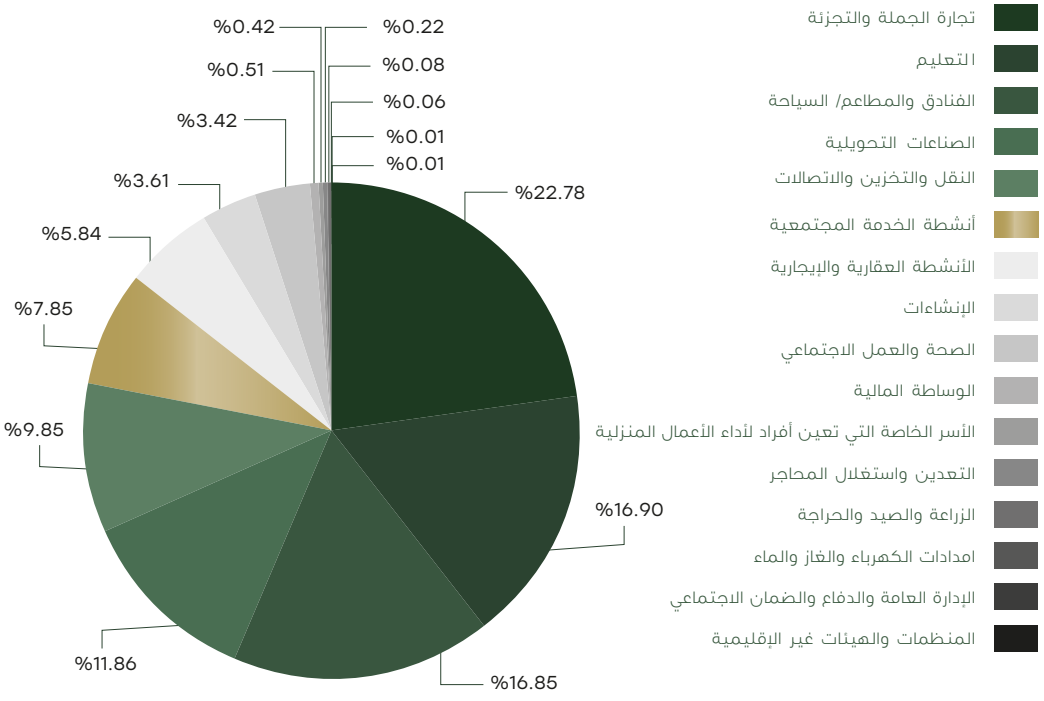

تضامن 1

أُطلق برنامج تضامن 1 خلال شهر نيسان من العام 2020 في الوقت الذي اتخذت فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية خيار الحظر الشامل لمواجهة الجائحة، ولمحاصرة الانتشار المحتمل للفايروس، وقد استهدفت المؤسسة من خلال هذا البرنامج ومن منطلق شراكتها مع منشآت القطاع الخاص المساهمة في تخفيف كلف العمالة لديها من خلال تحمل جزء من أجور العمال فيها، لتحل بهذا التدخل أزمة كبيرة كانت ستنشأ جراء عدم قدرة أصحاب العمل على أداء التزاماتهم تجاه العمال، وعلى مستوى آخر ساهمت المؤسسة في دفع عجلة النقد في السوق وتدويرها لأثرها العميق في استمرار العديد من الأعمال التجارية في السوق الأردني.

بلغ مجموع المبالغ المصروفة للعاملين من خلال برنامج **تضامن 1** ما يقارب (33) مليون دينار أردني، ساهمت المؤسسة بـمبلغ (21) مليون دينار أردني، مقابل مساهمة المنشآت البالغة (12) مليون دينار أردني، موزعة على شهري نيسان وأيار من العام 2020[3].

استفادت من هذا البرنامج تقريبا (86) ألف أسرة، تضم قرابة (400) ألف فرد، وبلغ عدد المؤمن عليهم المستفيدين ما يقرب من (91) ألف مؤمن عليه، منهم (90) ألفا أردنيا، توزعوا على (7,7) ألف منشأة[4].

وقد استهدف برنامج **تضامن 1** العاملين في المنشآت التي تستظل بمظلة الضمان الاجتماعي التي تضررت جرّاء الأزمة، فعملت المؤسسة على مخاطبة هذه المنشآت لتزويدها بقائمة العاملين لديها الذين أوقفوا عن العمل بشكل مؤقت ليتم دعمهم بما نسبته (50%) مما يتقاضونه من أجورهم، كبدل تعطل مؤقت، وكانت أدنى منفعة من البرنامج (165) ديناراً، وأقصاها (500) دينار مشروطة بوجود (12) اشتراكاً بالضمان أو أكثر للمؤمن عليه، وبقيام صاحب العمل بالمساهمة بما نسبته (20%) من أجر المؤمن عليه بحد أقصى (250) دينارا شهريا، وفي حال كان للمؤمن عليه أقل من (12) اشتراكا، فبإمكانه الاستفادة من برنامج "تضامن 2"، ما كفل المحافظة على هذه الوظائف.

تضامن 2

في الوقت الذي أمّن فيه برنامج تضامن (1) الحماية للعاملين والمنشآت المشمولة تحت مظلة المؤسسة، جاء برنامج **تضامن 2** ليوفر الحماية للمنشآت غير المشمولة سابقاً، إذ قامت المؤسسة بفتح باب الشمول لهذه المنشآت مع إعفائها من أي غرامات أو اشتراكات سابقة ومقدمةً لهم -ولعامليهم- دعماً للأجور، لتخفيف عبء الاشتراكات على هذه المنشآت وخصوصاً في مثل هذه الظروف.

بلغ إجمالي المبالغ المصروفة للعاملين في هذه المنشآت ما يقارب (3,19) مليون[5]، كانت مساهمة المؤسسة (2,13) مليون دينار منها، فيما ساهمت المنشآت بمبلغ (1,06) مليون دينار، واستفادت من هذا البرنامج (13) ألف أسرة تقريبا، تضم قرابة (64) ألف فرد، وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج ما يقرب من (14) ألف مؤمناً عليه، موزعين على (2,8) ألف منشأة، وبلغ عدد الأردنيين منهم (13) ألف مؤمنا عليه تقريبا.

قامت المؤسسة بشمول العاملين في هذه المنشآت بتأمين التعطل عن العمل فقط، على أن يتم شمول هؤلاء العاملين في كافة التأمينات مع بداية العام 2021، ويعد هذا الإجراء أحد الإجراءات الدالة على قدرة المؤسسة على تحويل التحديات –مهما عظُمت- إلى فرص حقيقة، إذ إن هذا الإجراء عمل على

[3][4][5] تم استخراج البيانات بتاريخ 2021/6/30

تعزيز توسعة الشمول التي تعد هدفا إستراتيجيا للمؤسسة، يعود على المنظومة الاجتماعية –بمكوناتها–بالنفع من جهة، ويعمل على تعزيز المركز المالي للمؤسسة من جهة أخرى.

أما عن آلية عمل البرنامج، فقد أتاحت المؤسسة – من خلال برنامج **تضامن 2** – للمنشآت غير المشمولة بالضمان الاجتماعي والمتضررة من الأزمة إمكانية شمول العاملين لديها وأصحاب العمل ومن في حكمهم بتأمين التعطل عن العمل مقابل قيام صاحب العمل بدفع مبلغ (140) ديناراً عن كل عامل لمرة واحدة فقط، مع إتاحة إمكانية تقسيط هذه المبالغ حتى نهاية عام 2022، وفي هذا البرنامج يحصل العامل على (150) ديناراً شهرياً تصرف في شهر نيسان وأيار، خمسون منها يدفعها صاحب العمل، بينما تساهم المؤسسة في دفع المبلغ المتبقي (100) دينار.

حماية

أطلقت المؤسسة وبالتعاون مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية برنامج **حماية**، خلال شهر حزيران من العام 2020، الذي هدف إلى حماية منشآت القطاع الخاص العاملة في قطاعات السياحة والنقل التي كان نشاطها لغاية تلك اللحظة معلقاً. حيث موّلت المؤسسة جزءاً من أجور العاملين في هذه المنشآت، على أن يتم تقسيط هذه المبالغ على المنشآت بفائدة قدرها 3% تحملتها خزينة الدولة.

بلغت الكلفة الإجمالية لبرنامج حماية (12,7) مليون دينار، وبلغ تمويل المؤسسة (7,6) مليون دينار، في حين بلغت مساهمة المنشآت (5,1) مليون تقريبا[6]، واستفادت من هذا البرنامج (11) ألف أسرة تقريبا، تضم قرابة (195) ألف فرد، وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج قرابة (11) ألف مؤمن عليه، يعملون في (333) منشأة.

هدف برنامج **حماية** لدعم العاملين في قطاعي النقل والسياحة لعظيم الأثر الذي تلقياه خلال أزمة كورونا مع استثناء المنشآت المملوكة منها بالكامل للحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات، فطرحت المؤسسة إمكانية استفادة العامل في أحد هذين القطاعين برواتب مؤقتة بنسبة (50%) من أجره الخاضع، وبحد أدنى (220) ديناراً، وبحد أعلى (400) دينار، (20%) منها مساهمة إلزامية على صاحب العمل وبما لا يتجاوز (200) دينار. وأتاحت المؤسسة فرصة الاستفادة من هذا البرنامج لسبعة أشهر كحد أقصى تبدأ من شهر حزيران وتنتهي بنهاية عام 2020 دعماً لإبقاء العاملين في عملهم، ومساعدةً في تثبيت معدلات البطالة ما تمكنت المؤسسة لذلك سبيلا.

وقد بينت قاعدة بيانات المؤسسة تحقيق برنامج **حماية** الغاية التي وُجد من أجلها، إذ حافظ البرنامج –بمساندة برنامج استدامة لاحقاً–على (9,119) وظيفة من أصل (10,896) عاملا استفاد من هذا البرنامج، ومما يذكر أيضاً أن (8,609) عاملاً استمروا بالعمل في المنشأة ذاتها التي استفاد منها في المقام الأول، في الوقت الذي كان نشاط هذه المنشآت متوقفا تماما.

استدامة وتعديلاته

أطلقت المؤسسة بالتعاون مع الحكومة برنامج **استدامة**، بموجب أمر الدفاع رقم (24) لسنة 2020، الصادر بكانون الأول عام 2020، ويهدف البرنامج إلى المحافظة على فرص العمل في القطاع الخاص، وتخفيف أعباء الأجور على منشآت القطاع الخاص الناشطة في القطاعات الأكثر تضرراً والقطاعات غير المصرح لها بالعمل، وذلك من خلال المساهمة في دفع أجور العاملين لديها، ويمتد هذا البرنامج للفترة من كانون أول 2020 وحتى نهاية عام 2021.

[6] تم استخراج البيانات بتاريخ 2021/6/30

تم تصنيف القطاعات بموجب برنامج استدامة إلى:

- **القطاعات غير المصرح لها بالعمل**، ويقدم لها البرنامج ما يلي:

- يخصص للعامل الأردني في المنشآت غير المصرح لها بالعمل (50%) من أجره المعتمد لدى المؤسسة بحد أدنى (220) دينار شهرياً، وبحد أعلى (500) دينار يتحملها البرنامج بشكل كامل.
- يتحمل البرنامج قيمة الاشتراكات المترتبة على شمول العامل بكافة التأمينات المطبقة للألف دينار الأولى من أجره الخاضع للاقتطاع، ويتحمل صاحب العمل الاشتراكات عن باقي الأجر الذي يزيد عن هذا السقف.

- **القطاعات الأكثر تضررا، ويقدم لها البرنامج ما يلي:**

- يخصص للعامل الأردني (75%) من أجوره المعتمدة لدى المؤسسة، يتحمل البرنامج (50%) منها، وبما لا يزيد عن (500) دينار شهرياً.
- يتحمل صاحب العمل الـمتبقي منها (50%)، على ألّا يقل الأجر الشهري المصروف للعامل عن (220) دينار شهرياً، وفي حال قلّت ما نسبته (75%) عن (220) دينار يتحمل البرنامج هذا الفرق.
- "حماية استدامة": تقوم المؤسسة من خلال هذا البرنامج بتمويل مساهمة صاحب العمل في البند السابق بالآلية ذاتها التي كانت مستخدمة في برنامج حماية، ومن الجدير بالذكر أن أمر الدفاع رقم (24) لسنة (2020) تضمّن أيضاً إيقاف برنامج حماية بشكله السابق اعتبارا من بداية كانون أول 2020 ونقل كافة المنشآت المستفيدة منه للاستفادة من برنامج استدامة.

بلغ مجموع المنافع من برنامج استدامة (218) مليون دينار، وتنوعت مصادر تمويل البرنامج (المؤسسة، الحكومة، المنشآت المستفيدة)، كما تنوعت طرائق توزيعه، وراعى هذا التنوع طبيعة المنشآت، وطبيعة تصنيفها (أكثر تضررا، غير مصرّح لها بالعمل)، وقد كانت المساهمة على النحو التالي:

- **مساهمة البرنامج:**

- **الاشتراكات:** بلغت تقريبا (1,5) مليون دينار، تم تخصيصها لدعم المنشآت غير المصرح لها بالعمل، وذلك من خلال تسديدها مقابل اشتراكات المستفيدين من البرنامج.
- **مساهمة البرنامج في الأجور:** بلغت تقريبا (113) مليون دينار، شملت المنشآت الأكثر تضررا، والمنشآت غير المصرح لها بالعمل.

- **مساهمة المنشآت:**

بلغت تقريبا (88) مليون دينار، تضاف إلى مساهمة المؤسسة، ليتم تحويلها أجورا للمستفيدين من البرنامج.

- **"حماية استدامة":**

وبلغ تقريبا (16) مليون دينار، تم تخصيصها لدعم المنشآت الأكثر تضررا، في قطاعي السياحة والنقل، تحملتها المؤسسة منفردة.

تعد المنشآت الناشطة في قطاع التعليم الأكثر استفادة من هذا البرنامج، إذ بلغ عدد المستفيدين تقريبا (39) ألف مستفيد، يعملون في (1,7) ألف منشأة، ثم تلته المنشآت الناشطة في قطاع الصناعات التحويلية، إذ بلغ عدد المستفيدين فيها تقريبا (22) ألف مستفيد، يعملون في تقريبا (600) منشأة، ثم المنشآت الناشطة في قطاع الفنادق والمطاعم/سياحة، وبلغ عددهم (20) ألف مستفيد يعملون في قرابة (1200) منشأة.

وفي شهر حزيران من العام 2021 وفي سياق دعم المنشآت العاملة في قطاع السياحة قامت المؤسسة برفع نسبة مساهمة برنامج استدامة بأجور العاملين في أنشطة محددة من قطاع السياحة بحيث يخصص للعامل (75%) من أجره المعتمد يتحمل البرنامج منها (75%)، في حين تتحمل المنشأة الـــ (25%) المتبقية. وقامت أيضاً برفع سقف الاستفادة من برنامج حماية للمنشآت العاملة في قطاع النقل من (500) دينار إلى (1000) دينار.

ثانيا: دعم الأفراد

ارتكزت إستراتيجية المؤسسة في تصميمها للبرامج الموجهة للأفراد بشكل رئيس إلى حماية العمال الذين تعرضوا لفقدان مصدر دخلهم وزيادة النقد لدى العامة بهدف الحفاظ على مستوى الطلب في الاقتصاد، وذلك لمعرفتها بمدى أهميته لاستمرارية الأعمال في الاقتصاد الأردني وبالتالي الحفاظ على عدد وظائف أكبر في القطاع الخاص. ولم تقف المؤسسة عند تصميم هذه البرامج وإطلاقها، بل استمرت بتعديل هذه البرامج تكيفاً مع تطورات الوضع الاقتصادي بالمملكة. وبلغ عدد البرامج التي تندرج تحت هذا التصنيف أربعة برامج هي : برنامج مساند 1 (وتعديلاته)، برنامج مساند 2، برنامج مساند 3، وبرنامج تمكين اقتصادي 2 (وتعديلاته)، وقد طالت هذه البرامج (91، 220، 167، 615) ألف مؤمن عليه على التوالي. وبلغ مجموع ما ضخته المؤسسة من خلال هذه البرامج ما يقارب (331) مليون دينار.

برامج الدعم المباشر للأفراد

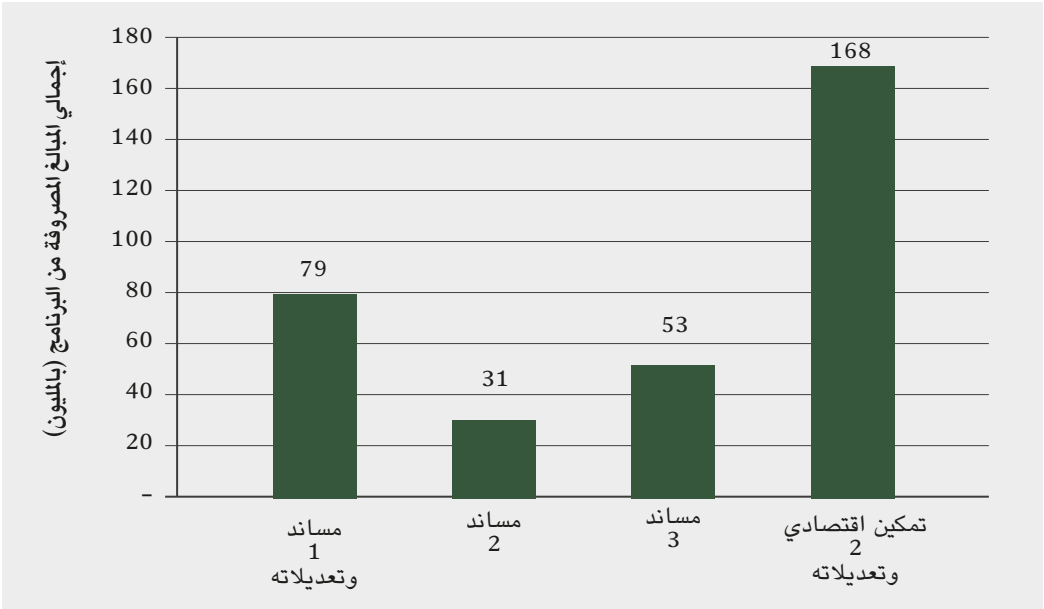

والناظر في الشكل التالي يلاحظ أن العدد الأكبر من الحاصلين على منافع من برامج الدعم المباشر للأفراد هم من الذكور، حيث بلغت نسبة الحاصلين على منافع (81%، 66%، 80%، 69%) من برامج مساند1، مساند 2، مساند 3، تمكين اقتصادي 2 على التوالي.

المستفيدون من برامج الدعم المباشر للأفراد حسب الجنس

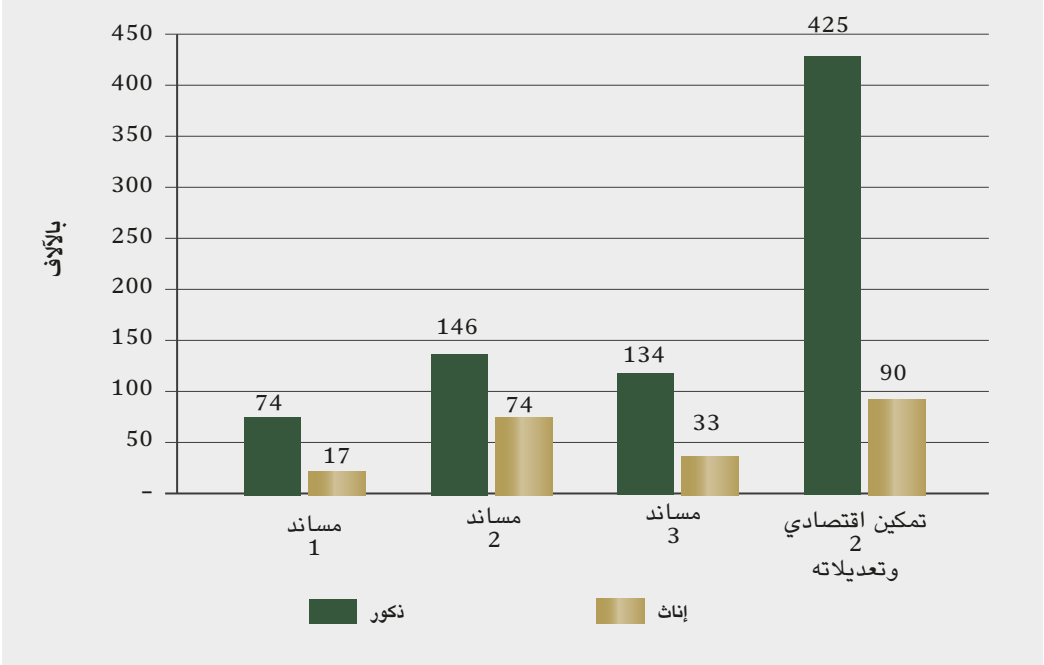

أما عن التوزيع الجغرافي للحاصلين على منافع من برامج الدعم المباشر للأفراد، كان عدد الحاصلين على المنافع –من البرامج الأربع- متركزاً في المحافظات الاقتصادية الثلاث الكبرى (عمان، الزرقاء، إربد). أما العدد الأقل من المستفيدين فكان في محافظتي الطفيلة وعجلون.

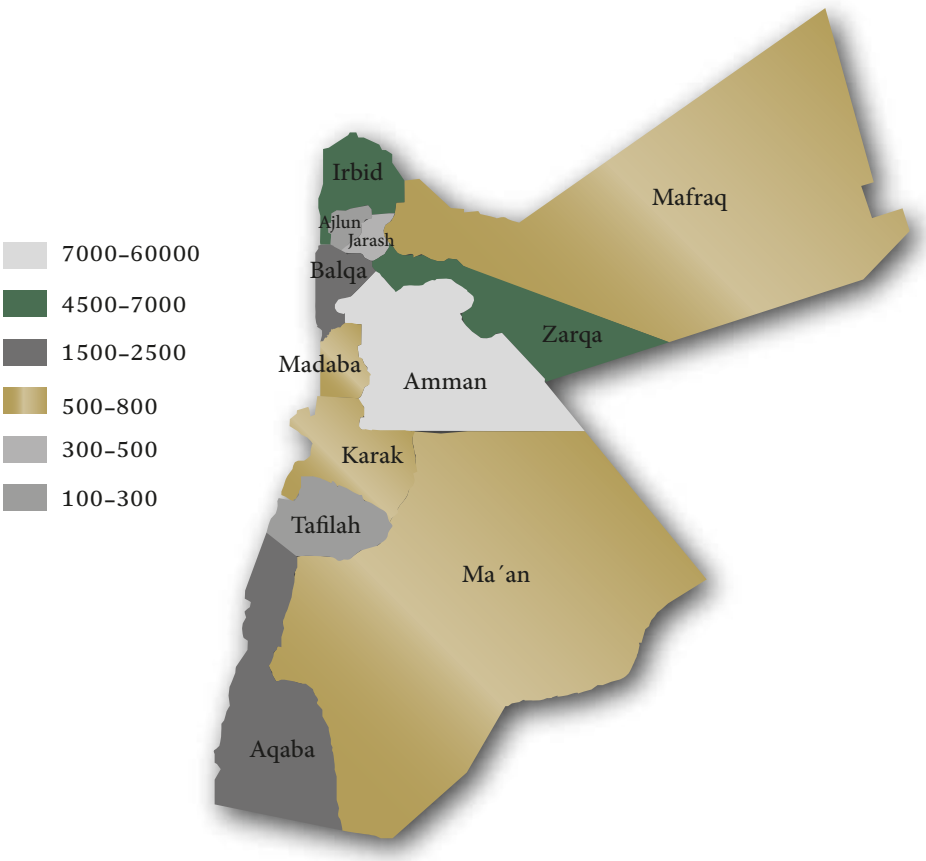

مساند 1 وتعديلاته

يعكس هذا البرنامج – كغيره من برامج المؤسسة-مقدار التزام المؤسسة بالقيام بمسؤولياتها تجاه المؤمن عليهم، إذ تم تطويره من أجل ضمان حماية المؤمن عليهم وفق اعتبارات تأمينية تعزز عندهم الشعور بالأمان الاجتماعي، فقد استهدف المؤمن عليهم المشتركين بتأمين التعطل عن العمل والمتوقفين عن عملهم -بحسب أمر الدفاع رقم (6) لسنة 2020-أو المنتهية خدمتهم، ويحصل المؤمن عليه من خلال مساند 1 على ما نسبته (50%) من أجره الخاضع للاقتطاع، ويصرف البدل بسقف (350) ديناراً شهرياً، وبحد أدنى (150) ديناراً، وذلك لمدة ثلاثة أشهر.

عدّلت المؤسسة برنامج مساند 1، وذلك حسب بلاغ رئاسة الوزراء رقم (17) الصادر بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم (24) لسنة 2020 في كانون أول عام 2020، ليصدر برنامج مساند 1 معدّل، وتضمن مساند 1 معدّل صرف مبلغ "بدل تعطل عن العمل" للمستفيد من هذا البرنامج لمدة لا تزيد عن ستة أشهر، بشرط ألّا يصبح رصيده مديناً بأكثر مما نسبته (8%) من مجموع أجوره الخاضعة للاقتطاع، بما في ذلك المبالغ التي حصل عليها وفقاً لأوامر الدفاع السابقة، وأي مبالغ أخرى مستحقة للمؤسسة.

ومكّن التعديل لمن استفاد من مساند (1) المرتبط بأوامر الدفاع السابقة أن يستفيد من هذا التعديل ولمدة (6) شهور، بحيث يصرف للمؤمن عليه بدل التعطل بنسبة (50%) من أجره الأخير الخاضع للضمان وبحد أقصى (350) ديناراً، وبحد أدنى (150) دينار شهرياً، وبصرف النظر عن حصوله على بدل تعطل عن العمل بموجب برنامج مساند (1) سابقاً، بحيث يمكن للمؤمن عليه المستفيد من مساند 1معدّل طلب تعليق تأمين الشيخوخة على أن يبقى مشمولاً بتأمين العجز الطبيعي والوفاة الطبيعية.

بلغ مجموع الصروفات لهذا البرنامج ما يقارب (79.3) مليون دينار[7]، واستفادت منه (88) ألف أسرة تقريبا، تضم (404) آلاف فرد، وقد بلغ عدد المستفيدين (91) ألف مؤمن عليه تقريبا.

يعد العاملون المتوقفون من منشآت ناشطة في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" الأكثر إستفادة من برنامج مساند1، إذ استفاد (13) ألف مؤمن عليه، كانوا يعملون في (5000) منشأة تقريبا، وتلاه المتوقفون من منشآت ناشطة في قطاع "الصناعات التحويلية"، إذ استفاد منه (12) ألف مؤمن عليه تقريبا، يعملون في (3000) منشأة تقريبا، ثم تلاه المتوقفون من قطاع "الفنادق والمطاعم/سياحة"، وبلغ عدد المستفيدين فيه (8) آلاف تقريبا، كانوا يعملون في (1,2) ألف منشأة تقريبا.

مساند 2

تم تطوير هذا البرنامج حرصا من المؤسسة على توسعة مظلة إفادة مؤمّنيها من برامج المؤسسة الهادفة إلى تعزيز الأمان الاجتماعي وتعزيز الشعور به، وأتاح مساند2 للمؤمن عليه بصرف جزء من رصيده الادخاري بحد أقصى (450) ديناراً، توزع على 3 أشهر، لتوفير دخل إضافي للمؤمن عليهم.

وسّعت المؤسسة من خلال مساند 2 شريحة المستفيدين، إذ شمل كل من لديه رصيد ادخاري (90) ديناراً فأكثر، بدلاً من 150 ديناراً (مساند1). وقد بلغت تكلفة هذا البرنامج ما يقارب (31) مليون دينار أردني تقريبا [8]، واستفادت منه (212) ألف أسرة تقريبا، تضم (673) ألف فرد، وقد بلغ عدد المستفيدين (220) ألف مؤمن عليه تقريبا.

يعد العاملون في المنشآت الناشطة في قطاع "الصناعات التحويلية" الأكثر إفادة من برنامج مساند 2، إذ استفاد (75) ألف مؤمن عليه تقريبا، يعملون في (5) آلاف منشأة تقريبا، وتلاه العاملون في

(7) (8) تم استخراج البيانات بتاريخ 2021/6/30

المنشآت الناشطة في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة"، إذ استفاد منه (34) ألف مؤمن عليه تقريبا، يعملون في (9) آلاف منشأة تقريبا، ثم تلاه العاملون في قطاع "التعليم"، إذ بلغ عدد المستفيدين فيه (28) ألف مؤمن عليه تقريبا، يعملون في (2) ألف منشأة تقريبا.

مساند 3

توسّعت المؤسسة من خلال مساند 3 في الشريحة المستهدفة، إذ أتاح للمشترك في المؤسسة سواءً كان مشتركاً حالياً أم مشتركاً سابقاً أم مشتركاً اختيارياً ولديه (12) اشتراكاً أو أكثر، ولا يتعدى أجره الخاضع (500) دينار، إمكانية طلب سلفة على حساب اشتراكاته الإجمالية بما نسبته (5%) من مجموع أجوره المشمولة بالضمان وبحد أقصى (450) ديناراً، توزع على ثلاث دفعات شهرية، وعدلت المؤسسة شروط الاستفادة من هذا البرنامج ليشمل كل من لا يزيد أجره الخاضع عن (1000) دينار، بعد أن كان السقف (500) دينار.

وقد بلغت تكلفة هذا البرنامج قرابة (53) مليون دينار أردني تقريبا [9]، واستفادت منه (158) ألف أسرة تقريبا، تضم (740) ألف فرد، وقد بلغ عدد المستفيدين (167) ألف مؤمن عليه تقريبا.

يعد العاملون الموقوفون من منشآت تنشط في قطاع "الصناعات التحويلية" الأكثر إفادة من برنامج مساند 3، إذ استفاد (24) ألف مؤمن عليه تقريبا، يعملون في (5) آلاف منشأة تقريبا، وتلاه العمال السابقون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي"، إذ استفاد منه (22) ألف مؤمن عليه تقريبا، عملوا في (346) منشأة تقريبا، ثم تلاه العمال السابقون في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة"، وبلغ عدد المستفيدين فيه (19) ألفاً تقريبا، عملوا في (7) آلاف منشأة تقريبا.

تمكين اقتصادي 2 وتعديلاته

أتاح للمؤمن عليهم العاملين في منشآت القطاع الخاص من الأردنيين وأبناء قطاع غزة وأبناء الأردنيات المقيمين في المملكة الحصول على سلفة على حساب تعويض الدفعة الواحدة، وذلك بهدف مساعدتهم على تجاوز هذه الأزمة، حيث يمكن للمؤمن عليهم العاملين في القطاع الخاص والذين اعتبرت منشآتهم مشمولة في هذا البرنامج التقدم بطلب الحصول على سلفة على حساب تعويض الدفعة الواحدة بنسبة (5%) من مجموع أجورهم الخاضعة للضمان الاجتماعي، بحد أقصى (200) دينار، تُصرف على دفعة واحدة، شريطة أن لا يتجاوز الأجر الخاضع للاقتطاع (700) دينار، مع استثناء المنشآت المملوكة منها بالكامل للحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات أو المنشآت العاملة في قطاعات (البنوك، التأمين، الكهرباء، المياه، الاتصالات، التعليم)، علماً بأن هذه السلفة تسدد عند التقاعد أو عند صرف تعويض الدفعة الواحدة (تسوية حقوق المؤمن عليه)، دون ترتيب أي فوائد عليها، ولاحقا تم السماح للعاملين في القطاع العام بالاستفادة من هذا البرنامج ضمن نفس الشروط.

وفي أول تعديل على البرنامج، عمدت المؤسسة إلى زيادة قيمة المنفعة للمؤمن عليهم العاملين في المنشآت غير المصرح لها بالعمل والقطاعات والمنشآت الأكثر تضرراً، إذ أتاحت للمؤمن عليهم العاملين في القطاع الخاص والذين اعتبرت منشآتهم مشمولة في هذا البرنامج إمكانية التقدم بطلب الحصول على سلفة على حساب تعويض الدفعة الواحدة بنسبة (8%) من مجموع أجورهم الخاضعة للضمان الاجتماعي بحد أقصى (500) دينار للمؤمن عليه الأردني، و (200) دينار للمؤمن عليه غير الأردني، تُصرف دفعة واحدة، شريطة أن لا يتجاوز الأجر الخاضع للاقتطاع في آخر منشأة عن (1500) دينار، وتسدد السلفة عند التقاعد أو عند صرف تعويض الدفعة الواحدة (تسوية حقوق المؤمن عليه) دون ترتيب أي فوائد[10].

[9][10] تم استخراج البيانات بتاريخ 2021/6/30

وفي حال تم الصرف للمؤمن عليه وفقاً لبرنامج تمكين اقتصادي (2) الصادر بموجب أمر الدفاع رقم (14) لسنة 2020، فيصرف له الفرق بين المبالغ المستحقة والمبالغ المصروفة له سابقاً.

وفي تعديل آخر ، أتاحت المؤسسة لغير الأردني الفرصة للحصول على سلفة بسقف 200 دينار، وزيادة سقف السلفة للأردنيين العاملين في قطاعات من غير (قطاعات الأكثر تضررا وغير المصرح لهم بالعمل) من 200 إلى 350 دينار، وكما تضمن منح السلف للعاملين في قطاعات البنوك والتأمين والكهرباء.

بلغت تكلفة "تمكين اقتصادي وتعديلاته" (168) مليون دينار أردني، وبلغ عدد الأسر التي استفادت من (539) ألف أسرة تقريبا، تضم (2,4) مليون فرد، في حين بلغ عدد المؤمن عليهم المستفيدين (615) ألف مؤمن عليه تقريبا[11].

يعد العاملون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" الأكثر إفادة من برنامج تمكين اقتصادي وتعديلاته، إذ استفاد (161) ألف مؤمن عليه تقريبا، يعملون في (230) منشأة، وتلاه العاملون في قطاع "الصناعات التحويلية"، إذ استفاد منه (129) ألف مؤمن عليه تقريبا، يعملون في (5000) منشأة تقريبا، ثم تلاه العاملون في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة"، وبلغ عدد المستفيدين فيه (82) ألف مؤمن عليه تقريبا، يعملون في (11) ألف منشأة تقريبا.

المحور الثاني: الدعم غير المباشر للأفراد والمنشآت

أولاً : دعم المنشآت

أمر الدفاع رقم 1

صدر أمر الدفاع رقم (1) في التاسع عشر من شهر آذار لعام 2020، وجاء استجابةً فورية للأزمة، وتخلله إيقاف العمل بعدة بنود وأحكام فقرات من أحكام قانون الضمان الاجتماعي، واستبدلت بعدة إجراءات من قبل المؤسسة أبرزها:

- تعليق العمل بتطبيق تأمين الشيخوخة (بناءً على طلب المنشأة) للفترة من آذار حتى أيار لعام 2020 لجميع العاملين في القطاع الخاص مع إبقاء العمل باقتطاع اشتراكات تأمين العجز الطبيعي وتأمين الوفاة الطبيعية وتأمين الأمومة وتأمين التعطل عن العمل، لتنخفض نسبة الاشتراكات المطلوبة من صاحب العمل والمؤمن عليه من 21.75% إلى 5.25%، وقد بلغ إجمالي الوفر(الالتزامات الواجبة الدفع) الذي حققته المؤسسة للمنشآت المتقدمة لطلبات تعليق الشيخوخة ما يقارب (97) مليون دينار أردني[12]، موزعة على ثلاثة أشهر، وبلغ مجموع المنشآت المستفيدة (20) ألف منشأة تقريبا، ففي شهر آذار استفادت أكثر من (18) ألف منشأة بطلبات تعليق تأمين الشيخوخة تقريبا (470) ألف مؤمن عليه، بلغت نسبة الأردنيين منهم ما يقارب 75% ليبلغ إجمالي الوفر المقدم للمنشآت في هذا الشهر تقريبا (38) مليون دينار.

  في حين تقدمت خلال شهر نيسان تقريبا (17) ألف منشأة بطلب تعليق الشيخوخة عن (363) ألف مؤمن عليه، بلغت نسبة الأردنيين منهم (68%) ليبلغ إجمالي الوفر المقدم للمنشآت في هذا الشهر ما يقارب (29) مليون دينار.

  وفي شهر أيار تقدمت ما يقرب من (16) ألف منشأة بطلب تعليق تأمين الشيخوخة، عمّا يقارب (370) ألف مؤمن عليه بلغت نسبة الذكور منهم 66% بينما كانت نسبة الأردنيين منهم 70% ليبلغ إجمالي الوفر المقدم للمنشآت في هذا الشهر ما يقارب (30) مليون دينار أردني.

[11][12] تم استخراج البيانات بتاريخ 2021/6/30

- تقسيط اشتراكات الشهور الثلاثة المذكورة في أمر الدفاع 1

أتاحت المؤسسة للمنشآت في حال عدم قدرتها على سداد الاشتراكات، إمكانية تقسيط المبالغ المستحقة من دون تحمّل أي فوائد أو غرامات خلال مدة أقصاها 2023/12/31، كما أتاحت المؤسسة للمؤمن عليهم الذين أوقف عنهم اقتطاع تأمين الشيخوخة إمكانية دفع ما يترتب عليهم اختيارياً ليبلغ عدد المشتركين بالانتساب الاختياري التكميلي في شهر آذار لعام 2020 (620) مؤمناً عليه شكّل الذكور منهم ما يقارب 82%، في حين اشترك في شهر نيسان (502) مؤمناً عليه كانت نسبة الذكور منهم تقريبا 80%، أما في شهر أيار فقد بلغ عدد المشتركين (520) كانت نسبة الذكور منهم تقريبا 81%.

تمكين اقتصادي 1 وتعديلاته

استكمالاً لدور المؤسسة في حماية الاقتصاد الوطني، قامت المؤسسة بإطلاق برنامج تمكين اقتصادي (1) في شهر حزيران من العام 2020، ويهدف إلى تقليل الضرائب غير المباشرة على منشآت القطاع الخاص التي تعد اشتراكات التأمينات الاجتماعية الجزء الأكبر منها. وقد اتفق هذا التوجه مع توجهات معظم أنظمة الحماية الاجتماعية في العالم. ومما يدل على عِظم أثر هذا التدخل أن كلفته بشكليه (تمكين 1 وتعديله اللاحق، وأمر الدفاع رقم 1) تُشكّل 60% من إجمالي مساهمة المؤسسة في دعمها للمنشآت.

بلغت الوفورات التي حققها برنامج تمكين اقتصادي 1 ما يقارب (46) مليون دينار أردني[13]، استفادت منها (13) ألف منشأة من طلبات تخفيض الاشتراكات عن (238) ألف مؤمن عليه، الأمر الذي يسهم في تقليل كلفة هذه الوظائف وبالتالي الحفاظ عليها.

تركزت المنشآت المستفيدة من برنامج تمكين اقتصادي 1 في قطاع الصناعات التحويلية، إذ بلغ عدد المنشآت المستفيدة (2200) تقريبا، طلبت التخفيض عمّا يقارب (64) ألف مؤمن عليه، ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة، إذ استفادت فيه (4900) منشأة تقريبا، طلبت التخفيض عمّا يقارب (59) ألف مؤمن عليه ثم تلاه قطاع الفنادق والمطاعم/ سياحة، الذي استفادت فيه (1600) منشأة تقريبا، طلبت التخفيض عمّا يقارب (28) ألف مؤمن عليه.

استهدفت برنامجُ تمكين اقتصادي 1 المنشآتِ الأكثر تضرراً بالأزمة، باستثناء المنشآت المملوكة منها بالكامل للحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات أو المنشآت العاملة في قطاعات (البنوك، التأمين، الكهرباء، المياه، الاتصالات، التعليم)، متيحه لهم (المنشآت المستثناه) إمكانية شمول العاملين لديهم بشكل جزئي في تأمين الشيخوخة مع الإبقاء على تأدية اشتراكات تأمين الوفاة والعجز الطبيعي وإصابات العمل والتعطل والأمومة، ما نتج عنه انخفاض قيمة الاشتراكات المقتطعة عن صاحب العمل والعامل من (21,75%) إلى (13,5%).

وفي أول تعديل للبرنامج قامت المؤسسة في شهر تشرين أول عام 2020 بتمديد مهلة الاستفادة من برنامج تمكين اقتصادي (1) المتضمن شمول العاملين في تأمين الشيخوخة بشكل جزئي حتى نهاية 31 أيار 2021، وفي تعديل لاحق قامت المؤسسة بتمديد برنامج لنهاية العام 2021 إضافة إلى تمديد برنامج تعليق تأمين الشيخوخة لأنشطة وفئات تعتبر أكثر تضرراً مثل قطاع السياحة والنقل وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى لدعم استدامة هذه المنشآت ولغاية تمكينها من استمرار تشغيل العمالة الأردنية.

وبلغ إجمالي الوفورات من برنامج تمكين اقتصادي 1 المعدل ما يقارب (72) مليون دينار أردني[14]، استفادت منه قرابة (13) ألف منشأة.

[13][14] تم استخراج البيانات بتاريخ 2021/6/30

وظهر أثر برنامج تمكين اقتصادي (1) معدل جليا في أكثر من نشاط اقتصادي، إلا أن الأثر الأكبر كان في نشاط تجارة الجملة والتجزئة إذ بلغ عدد المنشآت المستفيدة (4274)، تلاها المنشآت العاملة في نشاط الصناعات التحويلية، موزعين على (2005) منشأة، ثم نشاط الفنادق والمطاعم/ السياحة، موزعين على (1549) منشأة.

أمر الدفاع رقم 15

استكمالاً لمبادرات المؤسسة لدعم مرحلة التعافي الاقتصادي واستدامة القطاع الخاص، وتخفيفاً للأعباء المالية المترتبة على المنشآت والأفراد، صدر أمر الدفاع رقم (15)، حيث يتم بموجبه أعفاء منشآت القطاع الخاص باستثناء (المنشآت المملوكة للحكومة أو للمؤسسات الرسمية أو المؤسسات العامة أو البلديات، وقطاعات البنوك، التأمين، الكهرباء، المياه، الاتصالات، وأي منشأة يتم استثناؤها بقرار من مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) بنسبة من فوائد التأخير والغرامات والمبالغ الإضافية المستحقة عليها عند قيامها بسداد المبالغ المستحقة عليها للمؤسسة أو بتقسيطها ، وفقاً لنسب الاعفاء المفصلة في أمر الدفاع والتي تمتد من 60% لتصل في حدها الأدنى إلى 10%، وعلى أربع مراحل كالتالي:

- المرحلة الأولى والتي تنتهي في تاريخ 2020/11/30 وفيها تستفيد المنشأة الإعفاء من الفوائد والغرامات بنسبة (60%) وفائدة تقسيط (1%) سنوياً.
- المرحلة الثانية تبدأ من 2020/12/1 ولغاية 2020/12/31 وفيها تستفيد المنشأة الإعفاء من الفوائد والغرامات بنسبة (30%) وفائدة تقسيط (2%) سنوياً.
- المرحلة الثالثة تبدأ من 2021/1/1 ولغاية 2021/1/31 وفيها تستفيد المنشأة الإعفاء من الفوائد والغرامات بنسبة (20%) وفائدة تقسيط (3%) سنوياً.
- المرحلة الرابعة والأخيرة من 2021/2/1 ولغاية 2021/2/28 وفيها تستفيد المنشأة الإعفاء من الفوائد والغرامات بنسبة (10%) وفائدة تقسيط (4%) سنوياً.

وفي تشرين أول عام 2020 أتاحت المؤسسة للمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات وأمانة عمان الكبرى والشركات المملوكة لأي منها والمملوكة بالكامل للحكومة ممن ترتبت عليها مديونية للمؤسسة الاستفادة من إعفاءات الفوائد والغرامات، وفي شباط 2021 أصدر دولة رئيس الوزراء البلاغ رقم (22) لسنة 2021، وتم بموجبه تمديد فترة نفاذ أمر الدفاع لغاية نهاية حزيران 2021، وتوحيد نسب الإعفاء لتصبح (50%) من الفوائد والغرامات، وتقسيط المبالغ المستحقة بفائدة سنوية مقدارها (1%)، على أن يطبق هذا القرار على المنشآت التي تقدمت بطلبات للتقسيط وحصلت على نسب إعفاء أقل من النسبة المشار إليها سابقاً.

بلغ عدد المنشآت المسددة بالكامل (1,793) منشأة، وبلغ مجموع المبالغ المسددة (5,1) مليون، في حين بلغ مجموع الإعفاءات (0,5) مليون تقريبا، في حين بلغ عدد المنشآت المبرمة اتفاقيات تقسيط مع المؤسسة (11) ألف منشأة تقريبا، وبلغ مجموع مبالغ الاتفاقيات (252) مليون تقريبا، وبلغ مجموع الدفعات الأولى (11) مليون تقريبا، كما بلغ مجموع الإعفاءات (22) مليون تقريبا.

ثانيا: دعم الأفراد

دعم المتقاعدين

حرصت المؤسسة على توفير الحماية اللازمة لمتقاعديها، تأكيدا على دورها في ترجمة خدمات ما بعد التقاعد ترجمة مباشرة وذات أثر عميق، وفي هذا السياق صرفت المؤسسة دفعة مقدمة مقدارها 30% من الراتب التقاعدي عن شهر أيار 2021 على ألا تتجاوز (300) دينار، شملت نحو (250) ألف متقاعد، كما قامت بتأجيل أقساط السلف الممنوحة لنحو (40) ألف متقاعد لشهري أيار وتموز 2021 دون ترتيب أي فوائد، جاء ذلك بالتزامن مع عيدي الفطر والأضحى المباركين، بغية مساعدة المتقاعدين من تلبية احتياجاتهم.

المساهمة في دفع عجلة التكافل الاجتماعي

- بهدف تمكين المستفيدين من برنامج مساند 1 (المتعطلين عن العمل) من تلبية احتياجاتهم في شهر رمضان المبارك وعيد الفطـر، قامت المؤسسة برفع بدل التعطـل عن شهري آذار ونيسان 2021 ليصل إلى (70%) من الأجر الشهري الأخير للمؤمن عليه بدلاً من (50%) ورفعت سقف المبلغ المصروف إلى (500) دينار بدلاً من (350) دينارا.
- استخدمت المؤسسة برنامج استدامة لتحفيز مدارس القطاع الخاص لتقديم خصم على الأقساط بنسبة 15%، حيث أدرجت بنداً في تعليمات البرنامج يمنح المدرسة التي تقدم خصم للطلاب الحق بالانتفاع من البرنامج دون أن تضطر لإثبات تضررها من الجائحة، كحال المنشآت في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

اعتبار الإصابة بفيروس كوفيد - 19 للعاملين في القطاع الطبي إصابة عمل

تنبهت المؤسسة مبكرا إلى ضرورة توفير الحماية اللازمة لكوادر القطاع الصحي في القطاعين الخاص والعام، وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية اللازمة لهم في مواجهة الجائحة، فأصدرت المؤسسة في تشرين الثاني/2020 تعليمات خاصة بالكوادر الصحية، إذ اعتبرت إصابات العاملين بفيروس كوفيد- 19 – أثناء ممارستهم أعمالهم في منشآت يثبت فيها انتشار العدوى - إصابة عمل باعتبارها مرضا مهنيا، وفقا لجدول الأمراض المهنية الملحق بقانون الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى تحمل المؤسسة تكاليف العناية الطبية للمصاب –حسب حالته الصحية، والبدلات اليومية أثناء فترة تعطله عن العمل – لكوادر القطاع الخاص، كما شملت المؤسسة حالات العجز الجزئي أو الكلي التي يمكن أن تنجم عن الإصابة، وفق قرارات تصدر عن الجهات المختصة بهذا الشأن، إذ يحصل المصاب على تعويض بنسبة العجز إذا كان أقل من (30%)، أما إذا تجاوزت نسبة العجز عن 30%، فيخصص للمصاب راتب اعتلال عجز جزئي إصابي، وفي حال كانت نسبة العجز 75% فأكثر يخصص للمصاب راتب اعتلال عجز كلي إصابي.

تجاوزت المؤسسة ذلك حتى اعتبرت حالة الوفاة – لا قدر الله- الناجمة عن الإصابة بفيروس كوفيد-19 حالة وفاة إصابية، يستحق الورثة فيها راتب وفاة إصابية بواقع (75%) من الأجر الشهري المشمول في تاريخ وقوع الإصابة.

المحور الثالث: استثمار الفرص والريادة

حتى تستثمر المؤسسات الفرص وتقتنصها من وسط الأزمات، فهذا يتطلب نهجاً إدارياً صلباً، يُبنى على مدى زمني طويل، ويظهر في هذا المحور تميز النهج الإداري المتبع في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والتي استثمرت فيه الفرص المتولدة من الأزمة في تنفيذ عدد من الأهداف الإستراتيجية التي كانت ستتطلب وقتاً أكبر بكثير لولا هذه الأزمة.

فعلى صعيد الهدف الإستراتيجي المتمثل في توسعة الشمول، فقد عملت المؤسسة من خلال البرامج المصممة للتجاوب مع الأزمة توسعة شمولها من خلال عدد من الإجراءات والمبادرات مثل "بادر" و "اشمل نفسك".

استثمرت المؤسسة في تقبل العامة لاستخدام التكنولوجيا الناتج عن حظر التجول وتقليص عدد ساعات العمل خلال الفترات الأولى من تفشي الوباء لتقوم بتسريع عملية التحول الإلكتروني لتقديم كافة خدماتها بشكل إلكتروني، ناهيك عن استثمار الفرصة في تعزيز الحماية الاجتماعية فكرة وأنظمة، وعن تطوير العلاقة مع كافة الشركاء في تنفيذ إستراتيجيات الحماية الاجتماعية، وفيما يلي أبرز ما قامت به المؤسسة في هذا المحور:

"بادر"

أطلقت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مبادرة "بادر" إذ أتاحت المجال لمنشآت القطاع الخاص غير المشمولة بأحكام القانون إلى المبادرة بالشمول خلال الفترة الممتدة من بداية شهر نيسان وحتى نهاية أيلول 2020، ليتم شمولها بأثر فوري من تاريخ المبادرة أو محضر الضبط والتفتيش أيهما اسبق ودون أثر رجعي وبغض النظر عن تاريخ بدء المنشأة لممارسة نشاطها، وتهدف هذه المبادرة إلى مد مظلة الضمان الاجتماعي لأكبر شريحة من العاملين، ولحث المنشآت على توفير حماية اجتماعية للعاملين لديهم.

وكما قامت المؤسسة بتمديد العمل في برنامج "بادر" حتى نهاية عام 2020 مع التوسع في الحالات المشمولة به، حيث اتاحت المجال للمنشآت طلب شمولها أو شمول العاملين لديها بأحكام القانون بأثر رجعي وبحد أقصى اعتباراً من 2019/10/1، وإعفائها من الغرامات المنصوص عليها في القانون.

"اشمل نفسك"

جاءت مبادرة اشمل نفسك للمحافظة على حقوق العاملين في المنشآت التي يعملون لديها، ولم تقم بشمولهم تحت مظلة الضمان الاجتماعي، وحرصاً من المؤسسة على ضمان استفادة العاملين من المنافع التأمينية التي توفره، إذ أتاحت المؤسسة وعبر موقعها الإلكتروني للعامل في المنشآت وغير المشمول بالضمان الاجتماعي أو على غير أجره الحقيقي الذي يتقاضاه، الطلب بشموله بالضمان الاجتماعي وتزويد المؤسسة بأجره الشهري وتاريخ التحاقه بالعمل حتى يتسنى للمؤسسة بعد ذلك استكمال إجراءات شموله من خلال فِرق التفتيش الموزعة على مختلف محافظات وأرجاء المملكة، وبلغ عدد المؤمن عليهم الذين تقدموا لشمول أنفسهم مستفيدين من هذه المبادرة ما يقرب من (5200) عامل.

الحماية الاجتماعية لكبار السن وعمال المياومة

قامت المؤسسة بتخصيص نسبة لا تتجاوز (50%) من إيرادات اشتراكات تأمين الأمومة السنوية لتقديم إعانات عينية ومادية لغير المقتدرين من كبار السن والمرضى وعمال المياومة، حيث وزعت المؤسسة (32,679) طرداً على الأسر المحتاجة بكلفة إجمالية بلغت (1.5) مليون دينار، وزعت

بالتنسيق مع صندوق المعونة الوطنية، وبدعم لوجستي من القوات المسلحة والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية والهيئة الخيرية الهاشمية والهلال الأحمر الأردني وتكية أم علي، فيما وزعت المؤسسة (120,000) كوبون استفاد منها (80,000) أسرة، بكلفة إجمالية بلغت (3) مليون دينار، معبرة بذلك عن جوهر أنظمة الضمان الاجتماعي، إذ إنها ليست سياسة اقتصاديّة واجتماعيّة للدولة فقط، بل هي التزام أساسي للدولة في أمس الحاجة له للحفاظ على الاستقرار المجتمعي والنماء الاقتصادي.

بطاقة حياك

في إطار الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والقوات المسلحة الأردنية وفي ضوء توجهات المؤسسة لتقديم خدمات مساندة لمشتركيها ومتقاعديها، وقعت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية مذكرة تفاهم تهدف إلى تقديم ميزة خاصة لمشتركي ومتقاعدي الضمان الاجتماعي، فاطلقت المؤسسة مبادرة "حياك"، حيث أتاحت المؤسسة للمؤمن عليهم والمتقاعدين التقدم بطلب بطاقة حياك الشرائية للاستفادة من الخصومات الحصرية على المشتريات التي تتم عبر أسواق المؤسسة الاستهلاكية العسكرية، بحيث يتم تقديم خصم على قيمة المشتريات للسلع من خلال البطاقة الشرائية، وتصل نسبة الخصم إلى 5% من قيمة المشتريات لأول (100) دينار شهرياً، حتى وإن كانت مشمولة بخصومات إضافية، ويستفيد منها المتقاعد أو المؤمن عليه واثنين من أفراد أسرته، وقد تقدم بطلب الحصول على بطاقة حياك حتى نهاية حزيران عام 2021 (5,921) بطاقة.

المساهمة في دعم القطاع السياحي

أتاحت المؤسسة في تشرين ثاني عام 2020 لمتقاعديها خدمات إضافية تتعلق بمنحهم أسعارا تفضيلية على الإقامة في عدد من الفنادق بالإضافة إلى خصومات حصرية على أسعار باقي الخدمات التي تقدمها المرافق الفندقية بما يشمل ذلك خدمات الطعام والشراب، وبينت المؤسسة أن هذه الخطوة تأتي انطلاقاً من سعيها وتوجهاتها لتقديم خدمات وامتيازات خاصة بمتقاعديها وتندرج ضمن مجموعة من البرامج التي ستطلقها المؤسسة تباعاً لتقدم امتيازات حصرية لمشتركي ومتقاعدي الضمان الاجتماعي.

تحويل المستحقات المالية لمغادري البلاد

قامت المؤسسة بالتنسيق والتعاون مع وزارة العمل بتسهيل إنجاز معاملات المؤمن عليهم ممن تقدموا بطلب لمغادرة البلاد -من خلال منصة حماية-وذلك بتحويل مستحقاتهم بالتعاون مع شركة العلاونة للصرافة كحوالات خارجية، وقد بلغ عدد التحويلات التي قامت بها المؤسسة من خلال الشركة (16,901) حوالة حتى نهاية حزيران عام 2021.

الثبات التشريعي في مد الحماية الاجتماعية

استمرت المؤسسة في إصدار التعليمات والأنظمة بحسب استحقاقها القانوني خلال فترة تفشي الوباء دون أي تأخير، مستثمرةً بذلك كافة الامكانيات المتاحة لديها مع بذل جهود إضافية لتحقيق الهدف المنشود، حيث أطلقت خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدداً من البرامج والخدمات الإلكترونية للبدء بتنفيذ التشريعات والأنظمة الجديدة مثل نظام رعاية، ونظام شمول العاملين بالعمل الحر.

البرتوكول الصحي الوقائي

اعتمدت المؤسسة بروتوكولاً صحياً خاصاً متوافقاً مع توصيات وزارة الصحة، لغايات حماية متلقي الخدمة والمراجعين لفروع المؤسسة وموظفيها، حيث أطلقت المؤسسة منصة لحجز المواعيد مسبقاً لتحقيق التباعد الاجتماعي بين المراجعين حفاظاً على صحتهم وسلامتهم، وفي إطار سعيها للحد من احتمالية انتقال فيروس كوفيد-19 بين موظفيها في حال ثبوت إصابة أو أكثر في الفروع، إذ تقوم المؤسسة بإغلاق الفرع الوارد إصابة أحد موظفيه أو أكثر، وتعمل على تعقيم الفرع وإرسال فرق التقصي الوبائي لفحص جميع العاملين.

تجاوب المؤسسة مع الوضع الصحي الراهن بتعديل طريقة العمل

سارعت المؤسسة بتحفيز إجراءاتها لتتجاوب مع الوضع الصحي الراهن من خلال مواءمة طريقة العمل بما تقتضيه الظروف الخاصة بالأزمة، واتضحت أبرز ملامح تلك الاستجابات بما يلي:

أولاً: المركز الإعلامي

واكب المركز الإعلامي في المؤسسة بجدارة الحدث عن كثب، إذ كان حاضرا بقوة وبشفافية، مستفيدا من كل قنوات التواصل التقليدية والحديثة، من أجل ضمان تغطية إعلامية شاملة ودقيقة، ومن أجل توضيح مقدار استجابة المؤسسة للجائحة وتداعياتها.

قام المركز الإعلامي لدى المؤسسة بنشر (162) بيانًا صحفيًا، بالإضافة إلى (569) استضافة تلفزيونية واتصالاً هاتفياً، وبلغ عدد المنشورات على منصة "Facebook" (355) منشوراً إضافة إلى (26) مرئيا توعويا (فيديو) و(191) تصميما وصورة توضيحية، وبلغ عدد الإعلانات في المحطات الإذاعية (606) إعلانات، بينما كان العدد المعلن على القنوات الفضائية (1544) إعلاناً، كما شارك المركز (381) تغريدة عبر حسابه الرسمي على تطبيق تويتير (Tweeter)، عدا عن مشاركة (270) منشورا عبر حسابه الرسمي على تطبيق إنستغرام (Instagram).

ثانيًا: التحول الإلكتروني

وكان للتحول الإلكتروني الأثر الأبرز في تخطي الأزمة؛ حيث دفعت أزمة كورونا المؤسسة إلى المسارعة في إنجاز خطتها للتحول الإلكتروني، ما جعلها تطلق عددًا من الخدمات الإلكترونية في وقت قياسي لضمان سلامة المؤمن عليهم في محاولة لتقليل عدد زيارة المؤمن عليهم للفروع والمكاتب، فكان إطلاق البرامج المنصوص عليها في أوامر الدفاع مترابطاً بإطلاق منصات إلكترونية لتوفيرها، فوفرت المؤسسة عددا من المنصات لكافة البرامج المعلن عنها في أوامر الدفاع.

كما أتاحت المؤسسة إمكانية تسجيل المنشآت لأول مرة إلكترونيًا، كما أطلقت المؤسسة منصة لحجز المواعيد مسبقاً لتحقيق التباعد الاجتماعي بين المراجعين حفاظاً على صحتهم وسلامتهم، إضافة إلى إطلاقها خدمة الحصول على الكتب الرسمية "كتاب لمن يهمه الأمر" للمنشآت والأفراد من خلال الموقع الإلكتروني بالإضافة إلى إطلاق منصة الاشتراك الاختياري التكميلي لمن علق تأمين الشيخوخة أو خُفّض جزئياً بحقه.

وفي آخر إحصائية بلغ عدد الحسابات المسجلة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة (1.675) ألف حساب، (1.601) تعود لأفراد و (74) ألف حساب لمنشآت، وزادت المتابعات على صفحات المؤسسة على مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة وصلت إلى 169%، بواقع (326) ألف متابع، وخلال الفترة من آذار 2020 وحتى أيلول 2021 أجرت المؤسسة ما يزيد عن مليوني عملية إتصال وتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي غالبيتها وردت عبر تعليقات ورسائل على صفحاتها.

وقد وصلت المؤسسة لتقديم 99% من خدماتها بشكل إلكتروني عبر الموقع الرسمي أو من خلال تطبيق المؤسسة على الهواتف الذكية، وتتجه نحو تقديم خدماتها بما يتوائم مع مفهوم الحكومة الذكية.

ثالثاً: مركز الاتصال الموحد

قامت المؤسسة منذ بدء الأزمة بإنشاء مركز اتصال موحد لتقديم خدماتها لمتلقي الخدمة (وتطورت الفكرة فيما بعد ليتم تأسيس إدارة الضمان الرقمي)، إضافة إلى توفير رقم مرجعي على منصة التواصل الاجتماعي (WhatsApp) لإرفاق الوثائق المتعلقة بالحصول على الراتب التقاعدي.

وأتاح مركز الاتصال الموحد الذي أصبح يعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة المجال للمواطنين لتقديم العديد من الخدمات من استقبال طلبات التقاعد، استقبال طلبات تعويضات الدفعة الواحدة، الحصول على إعانة مواد عينية لمن تجاوز سن السبعين.

رابعاً: التحويلات البنكية وخدمة " آيبانك "

عملت المؤسسة – من خلال استثمار الوسائل الحديثة والمتطورة للتحويلات المالية - على تحويل المنافع التأمينية ومنافع البرامج الصادرة بموجب أوامر الدفاع إلى الحسابات البنكية او المحافظ الإلكترونية للمستفيدين، وفي خطوة ريادية على مستوى المنطقة والأولى من نوعها في المملكة، ابتكرت المؤسسة خدمة "آيبانك"، بهدف تسهيل عمليات صرف المنافع التأمينية والتأكد من سلامة عمليات صرف المبالغ لمستحقيها ضمن بيئة محمية وآمنة، بكل سهولة ويسر وانسجاما مع أوامر الدفاع والبروتوكولات الصحية المرتبطة بالجائحة، ولتعزيز منظومة الاشتمال المالي، لتكون القناة الحصرية المعتمدة لتحويل أية مستحقات مالية للمستفيدين، وتتيح الخدمة الجديدة للمستفيدين تزويد المؤسسة برقم الحساب البنكي الدولي (IBAN) الخاص بهم إلكترونيا بشكل مباشر من البنوك بناءً على طلبهم من خلال قنوات وآليات معتمدة، وجاءت تلك المبادرة الإبداعية بالتنسيق مع البنك المركزي وبالشراكة مع مجموعة واسعة من البنوك العاملة في المملكة، بلغ عددها (19) بنكا حتى إعداد هذا التقرير.

الملحق الاحصائي

الجدول رقم (1): كلفة برامج المؤسسة في مواجهة أزمة تفشي وباء Covid-19

البرنامج	إجمالي مساهمة المؤسسة	إجمالي تكلفة البرنامج
تعليق تأمين الشيخوخة الكلي	96,585,667	96,585,667
تضامن 1	20,560,876	32,813,979
تضامن 2	2,125,200	3,186,000
مساند 1 وتعديلاته	79,373,712	79,373,712
مساند 2	30,768,803	30,768,803
مساند 3	52,997,388	52,997,388
حماية	7,604,665	12,713,564
تمكين اقتصادي 1 وتعديلاته	117,638,961	117,638,961
تمكين اقتصادي 2 وتعديلاته	168,153,201	168,153,201
إستدامة	129,936,300	218,573,123

الجدول رقم (2): أعداد المستفيدين من برامج المؤسسة

البرنامج	عدد المنشآت المستفيدة/ المشمولة في البرنامج	عدد الأفراد المستفيدين/ المشمولين في البرنامج
تعليق تأمين الشيخوخة الكلي	20,035	489,274
تضامن 1	7,708	90,878
تضامن 2	2,814	13,665
مساند 1 وتعديلاته	-	91,277
مساند 2	-	220,337
مساند 3	-	167,117
حماية	333	10,896
تمكين اقتصادي 1	13,233	238,398
تمكين اقتصادي 1 معدل	13,047	263,744
تمكين اقتصادي 2 وتعديلاته	-	615,167
إستدامة	6,227	104,409

البرنامج	عدد الأسر المستفيدة/ المشمولين في البرنامج	عدد أفراد الأسر المستفيدة/ للمشمولين في البرنامج
تضامن 1	86,113	400,242
تضامن 2	12,778	64,256
مساند 1 وتعديلاته	88,489	403,998
مساند 2	211,775	672,555
مساند 3	158,100	740,290
حماية	10,649	195,482
تمكين اقتصادي 2 وتعديلاته	539,063	2,358,743
إستدامة	97,999	460,347

الجدول رقم (3): أعداد العمال المستفيدين من برامج المؤسسة حسب الجنس

البرنامج	الذكور	الإناث
تضامن 1	63,324	27,554
تضامن 2	6,672	6,993
مساند 1 وتعديلاته	73,980	17,297
مساند 2	146,183	74,154
مساند 3	134,127	32,990
حماية	9,424	1,472
تمكين اقتصادي 2 وتعديلاته	425,266	189,901
إستدامة	54,691	49,718

الجدول رقم (4): أعداد العمال المستفيدين من برامج المؤسسة حسب الجنسية

البرنامج	أردني	غير أردني
تضامن 1	89,780	1,098
تضامن 2	13,354	311
مساند 1 وتعديلاته	89,726	1,551
مساند 2	137,122	83,215
مساند 3	161,837	4,414
حماية	10,896	123
تمكين اقتصادي 2 وتعديلاته	556,816	58,351
إستدامة	104,409	-

الجدول رقم (5): عدد المنشآت المستفيدة من برامج المؤسسة حسب النشاط

الانشطة الاقتصادية الرئيسية	البرنامج		
	أمر الدفاع رقم (1)	تضامن	حماية
الزراعه والصيد والحراجه	104	8	-
التعدين واستغلال المحاجر	100	32	-
الصناعات التحويليه	3,217	1,134	-
إمدادات الكهرباء والغاز والماء	112	8	-
الإنشاءات	1,121	512	-
تجارة الجملة والتجزئة	6,439	2,238	-
الفنادق والمطاعم / السياحة	2,247	1,114	-
النقل والتخزين والاتصالات	1,125	533	132
الوساطه الماليه	353	55	201
الانشطه العقارية والايجاريه	1,348	604	-
الاداره العامه والدفاع والضمان الاجتماعي	8	-	-
التعليم	1,814	745	-
الصحه والعمل الاجتماعي	769	450	-
انشطة الخدمه المجتمعيه	1,197	558	-
المنظمات والهيئات غير الاقليميه	30	1	-
الاسر الخاصة التي تعين افراد لاداء الاعمال المنزلية	51	31	-

الانشطة الاقتصادية الرئيسية	البرنامج		
	تمكين اقتصادي - 1	تمكين اقتصادي - 1 - المعدل	استدامة
الزراعه والصيد والحراجه	78	65	4
التعدين واستغلال المحاجر	62	46	-
الصناعات التحويليه	2,198	2,005	596
إمدادات الكهرباء والغاز والماء	84	71	2
الإنشاءات	729	617	14
تجارة الجملة والتجزئة	4,857	4,274	1,084
الفنادق والمطاعم / السياحة	1,631	1,549	1,211
النقل والتخزين والاتصالات	872	870	703
الوساطه الماليه	195	179	19
الانشطه العقارية والايجاريه	920	824	248
الاداره العامه والدفاع والضمان الاجتماعي	3	2	1
التعليم	125	1,262	1,719
الصحه والعمل الاجتماعي	506	444	49
انشطة الخدمه المجتمعيه	920	793	547
المنظمات والهيئات غير الاقليميه	7	5	-
الاسر الخاصة التي تعين افراد لاداء الاعمال المنزلية	46	41	30

الجدول رقم (6): عدد المنشآت المستفيدة من برامج المؤسسة حسب المحافظة

المحافظة	البرنامج		
	أمر الدفاع رقم (1)	تضامن	حماية
محافظة اربد	1,230	691	21
محافظة عجلون	134	77	1
محافظة المفرق	369	84	2
محافظة جرش	230	79	3
محافظة الزرقاء	1,513	518	6
محافظة البلقاء	591	168	8
محافظة العاصمة	14,409	5,920	268
محافظة مأدبا	245	97	7
محافظة الكرك	333	92	1
محافظة الطفيلة	152	51	0
محافظة معان	399	101	5
محافظة العقبة	430	145	11

المحافظة	البرنامج		
	تمكين اقتصادي - 1	تمكين اقتصادي - 1 - المعدل	استدامة
محافظة اربد	683	790	742
محافظة عجلون	40	67	94
محافظة المفرق	143	120	95
محافظة جرش	101	98	87
محافظة الزرقاء	1,207	1,363	609
محافظة البلقاء	312	308	203
محافظة العاصمة	10,156	9,714	3,951
محافظة مأدبا	100	95	109
محافظة الكرك	114	110	77
محافظة الطفيلة	17	19	27
محافظة معان	62	70	115
محافظة العقبة	298	293	118

الجدول رقم (7): أعداد العمال المستفيدين من برامج المؤسسة حسب المحافظة

المحافظة	البرنامج	
	مساند - 1 - وتعديلاته	مساند - 2
محافظة اربد	4,927	27,405
محافظة عجلون	279	470
محافظة المفرق	732	1,896
محافظة جرش	412	1,399
محافظة الزرقاء	5,592	24,707
محافظة البلقاء	2,112	4,689
محافظة العاصمة	53,198	144,637
محافظة مأدبا	617	1,201
محافظة الكرك	738	2,675
محافظة الطفيلة	164	173
محافظة معان	610	1,287
محافظة العقبة	1,656	8,080
غير معرف	20,240	1,718

المحافظة	البرنامج	
	مساند - 3	تمكين اقتصادي - 2 - وتعديلاته
محافظة اربد	10,064	56,771
محافظة عجلون	362	1,948
محافظة المفرق	1,547	6,490
محافظة جرش	743	3,257
محافظة الزرقاء	9,349	46,880
محافظة البلقاء	3,149	14,151
محافظة العاصمة	112,736	457,695
محافظة مأدبا	969	3,872
محافظة الكرك	1,380	6,725
محافظة الطفيلة	269	1,922
محافظة معان	1,009	3,960
محافظة العقبة	2,670	11,267
غير معرف	22,870	229

الجدول رقم (8): مؤشرات على فعالية برامج المؤسسة في الحفاظ على الوظائف

البرنامج	عدد المستفيدين من البرنامج	عدد الفعالين منهم لغاية تاريخه
تعليق تأمين الشيخوخة الكلي	489,274	373,514
تضامن 1	90,878	72,790
تضامن 2	13,665	8,301
حماية	10,896	9,119
تمكين اقتصادي 1	238,398	190,423
تمكين اقتصادي 1 معدل	263,744	231,829
إستدامة	104,409	96,228

البرنامج	عدد الفعالين بنفس منشأة الاستفادة	فعال بمنشأة أخرى	موقوفين (لأسباب غير الوفاة والتقاعد)
تعليق تأمين الشيخوخة الكلي	334,707	38,807	115,760
تضامن 1	65,515	7,275	17,000
تضامن 2	6,797	1,504	5,358
حماية	8,607	512	1,608
تمكين اقتصادي 1	170,392	20,031	47,975
تمكين اقتصادي 1 معدل	224,448	7,381	31,915
إستدامة	94,669	1,559	8,181

هاتف : 1880 550 6 962+
فاكس : 1888 550 6 962+
www.ssc.gov.jo